العدد (1877) السنة الثامنة - الخميس (13) آب 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الخارجية الأميركية تشكو ارتفاع تكاليف الرحيل

بعد الانسحاب الكامل.. مئات الأميركيين سيبقون لأغراض "التعاون الامني"

واشنطن / الوكالات

أكدت الولايات المتحدة ان وجودها العسكري في العراق بعد الانسحاب الكامل للقوات الأميركية المقرر نهاية ٢٠١١ لن يزيد عن بضع "مئات" من الجنود، وذلك رغم المخاوف التي أعرب عنها الجيش العراقي لجهة عدم جهوزيته لتسلم كامل المهام الامنية قبل ٢٠٢٠.

وفي الوقت الذي أعلن فيه رئيس أركان الجيش العراقي أن الانسحاب الكامل للقوات الأميركية من العراق نهاية ٢٠١١ سيكون سابقا لاوانه، اكد مستشار نائب الرئيس الأميركي جو بايدن لشؤون الامن القومي انتوني بلينكن ان هذا الانسحاب حاصل لا محالة.

وقال بلينكن خلال مقابلة مع وسائل اعلام عدة "سنفعل في العراق ما نفعله في العديد من بلدان العالم التي نقيم معها علاقات في المجال الامني تشمل بيع تجهيزات (عسكرية) أميركية او تدريب قواتها".

واوضح انه داخل سفارتها في بغداد وتحت اشراف رئيس البعثة الدبلوماسية ستستحدث الولايات المتحدة "مكتبا للتعاون الامني" سيكون صلة الوصل بين الجيش الأميركي والقوات العراقية.

واضاف مستشار بايدن، الذي يتولى الملف العراقي في البيت الابيض، "في العادة هذا الامر يتطلب عددا قليلا من العسكريين"، مضيفا "ولكن عندما اقول قليلا لا اعني الاف الجنود، بل العشرات او ربما بضع مئات، هذا بالضبط ما يجب ان يحصل".

وتأتي هذه التصريحات قبل ثلاثة اسابيع من الموعد المحدد لانهاء مهمة القوات القتالية الأميركية في العراق.

وقبيل ساعات من تصريح بلينكن اكد البيت الابيض ان الجيش الأميركي يتقدم وفق "المهل المحددة" لانهاء مهمته القتالية نهاية آب.

وقال المتحدث باسم البيت الابيض روبرت غيبس "اننا نعمل ضمن المهل لانهاء مهمتنا القتالية" في العراق. وجمع اوباما صباح امس الاول فريقه للامن القومي من مدنيين وعسكريين لمناقشة الوضع في العراق، في وقت لم يتم حتى الان تشكيل حكومة في العراق بعد خمسة اشهر على الانتخابات التشريعية.

ومن المقرر ان ينهي الجيش الأميركي، الذي ينشر حاليا حوالي ٦٤ ألف عنصر في العراق، مهمته القتالية في هذا البلد في ٣١ آب طبقا لخارطة الطريق التي اعلنها اوباما عند توليه مهام الرئاسة مطلع ٢٠٠٩.

اما الـ ٥٠ ألف جندي أميركي الذين سيبقون في العراق بعد هذا التاريخ، من اجل تدريب الجيش العراقي خصوصا، فمن المقرر ان يتم سحبهم بالكامل بحلول نهاية ٢٠١١.

وعلى الرغم من التراجع النسبي في اعمال العنف في العراق، الا ان العراق لا يزال يشهد هجمات واعتداءات دامية، وقد سجل سقوط ستين شهيدا على الاقل نهاية الاسبوع الماضي.

واستشهد ثمانية جنود عراقيين في انفجار داخل منزل ملغم شمال شرق بغداد، بحسب مصادر عسكرية.

وانعكست هذه المخاوف الامنية في تصريح رئيس اركان الجيش العراقي بابكر زيباري الذي اعلن الاربعاء وللمرة الاولى ان القوات العراقية لن تكون قادرة تماما على تولي الملف الامني قبل ٢٠٢٠ وستكون بحاجة للدعم الأميركي حتى ذلك الحين.

وتعليقا على هذا التصريح قال وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس ان الولايات المتحدة "لديها اتفاق مع العراقيين" حول موعد الانسحاب. واضاف "اذا تشكلت حكومة عراقية جديدة واذا ارادت البحث (في موعد الانسحاب)، فنحن جاهزون للتفاوض، ولكن هذه المبادرة يجب ان تأتي من العراقيين".

وخلافا لمخاوف رئيس الاركان اكد بلينكن، نقلا عن الجنرال رايموند اوديرنو قائد القوات الأميركية في العراق، ان "الوضع على الصعيد الامني يتطور ايجابيا".

واذا اقر بان وتيرة اعمال العنف قد تتصاعد مع اقتراب موعد الحادي والثلاثين من آب، اكد بلينكن انه، بالرغم من عدم تشكيل حكومة جديدة، فليس هناك حاليا "فراغ في الحكم" في العراق، كون الحكومة المنتهية ولايتها تتولى تصريف الاعمال في البلاد.

على صعيد اخر، تنبهت وزارة الخارجية الأميركية، في ظل استعداد القوات القتالية لمغادرة العراق هذا الشهر لتطبيق مهمة أوسع في ذاك البلد، في وقت متأخر أنها قد لا تتحمل تكاليفها الباهظة.

وذكرت صحيفة واشنطن بوست الأميركية، انه منذ بداية الشهر المقبل، ستتسلم وزارة الخارجية الأميركية مهمة تدريب الشرطة في العراق من قوات التحالف العسكرية، واقترحت استبدال فرق الاعمار الـ ١٦ المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد بخمسة مكاتب قنصلية خارج العاصمة بغداد.

لكن الصحيفة أشارت إلى انه منذ التخطيط لمرحلة الانتقال قبل أكثر من سنتين ونصف، ارتفعت التكاليف بشكل كبير وأصبحت القبضة على المال المخصص لتسديدها محكمة أكثر.

وأوضحت أن الكونغرس خفض المخصصات الإضافية التي طلبتها وزارة الخارجية للعراق، فيما انتقدت لجنة المخصصات في مجلس الشيوخ ولجنة فرعية في مجلس النواب طلب الإدارة تخصيص ١,٨ مليار دولار للعمليات في العراق خلال السنة المالية ٢٠١١.

وأكدت أن قائد القوات الأميركية في العراق الجنرال راي أوديرنو، الذي انتهت مهمته، وغيره من المسؤولين الأميركيين يحثون المشرعين على إعادة النظر في خططهم، ويذكرون المخاوف من أن يهدد وهن الموارد المكاسب الأمنية التي تحققت، لفتت إلى أن وزارة الخارجية أشارت في الأسابيع الماضية إلى أنها بحاجة لنحو ٤٠٠ مليون دولار أكثر مما طلب قبل الآن لتغطية التكاليف العسكرية المتزايدة، لكن يبدو أن المشرعين ليسوا في مزاج للامتثال للطلب.

ونقلت عن مساعد في مجلس الشيوخ طلب عدم الكشف عن هويته قوله انهم بحاجة لجرعة من الواقعية المالية، ففي حال أساؤوا احتساب مئات ملايين الدولارات عليهم أن يقولوا لنا من أين يقترحون الحصول على المال، فهو لن يأتي من (صناديق مخصصة) لأفغانستان أو هايتي.

من جهته، قال نائب وزيرة الخارجية مجلس النواب لدينا الآن الأمن وإنما لا برامج، وهذا ما يدفعنا للغضب، فقد أخفقوا وعلينا ترتيب الأمر.

وقال مسؤولون في واشنطن إن اقتطاعات وزارتي الخارجية والدفاع للمخصصات مترابطة بطرق مختلفة بما في ذلك توقع أن يساعد الجيش العراقي في توفير الأمن للوجود المدني الأميركي، فيما تتخلى القوات الأميركية عن هذه المهمة.

من جهة أخرى، نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن السفير الأميركي السابق في بغداد رايان كروكر "سنبقى لفترة طويلة جداً من الزمن على الأرض حتى لو كان ذلك دعماً لأنظمة التسلح الأميركية". في إشارة إلى الأسلحة التي يشتريها الجيش العراقي. وأضاف انه "لطالما طرحت فكرة الإبقاء على قوة أميركية أصغر لمدة طويلة جداً في العراق".

وأوضحت الصحيفة أن العراق يشتري المزيد من الأسلحة الأميركية المتطورة مثل الدبابات والطائرات الحربية وستكون هناك حاجة لقوات أميركية للتدريب والصيانة. وفي الوقت نفسه، يتكثّف تدريب الجيش العراق ليس على كيفية محاربة المسلحين في الداخل فحسب بل أيضاً على كيفية حماية حدودهم الوطنية وهو مشروع سيستغرق سنوات عدة.

ورأت أن وجوداً أميركياً دائماً في العراق قد يسهم في تفادي حرب أهلية في هذا البلد ذي التاريخ الحافل بالانقلابات العنيفة والطغيان.

وقال الكولونيل الأميركي في العراق إدوين فيسكي ان "الأسلحة الأميركية التي يشتريها العراق ستتطلب وجوداً أميركياً لفترة طويلة بهدف التدريب والصيانة".

وقال الكولونيل الأميركي جايكوب لو أن الوزارة قد تجبر على مراجعة خططها، بما في ذلك الحد من عدد مراكز تدريب الشرطة، والمواقع المركزية في عدد من المناطق الأساسية المأهولة.

لكنه رأى أن هذا يعني أن ثمة أماكن لن تتوفر فيها القدرة على تدريب الشرطة، مع العلم أن كل من خضع لتدريب الشرطة في بيئة صعبة يعرف انه أفضل منه في الميدان.

وأشارت واشنطن بوست إلى أن الإدارة الأميركية والكونغرس يختلفان حول ما إذا كانت وزارة الخارجية تطالب بأموال إضافية أو إعادة تخصيص ما سبق وطلبته..

من جهته قال أحد المساعدين في مجلس الشيوخ طلب عدم الكشف عن هويته قوله انهم بحاجة لجرعة من الواقعية المالية، ففي حال أساؤوا احتساب مئات ملايين الدولارات عليهم أن يقولوا لنا من أين يقترحون الحصول على المال، فهو لن يأتي من (صناديق مخصصة) لأفغانستان أو هايتي.

مسؤولون أميركيون متفائلون حيال مستقبل البلاد

بابكر زيباري مشككا بقدرة الجيش العراقي: لا جاهزية قبل ٢٠٢٠

متابعة / المدى

نقلت صحيفة ديلي تليجراف البريطانية عن رئيس اركان الجيش العراقي قوله ان الجيش العراقي لن يكون قادرا على ضمان أمن البلاد قبل عام ٢٠٢٠ وانه يجب ان تبقى الولايات المتحدة قوات في العراق حتى ذلك الحين.

وقالت الصحيفة امس الخميس ان الفريق أول بابكر زيباري ابلغ مؤتمرا في بغداد ان الجيش العراقي لن يكون قادرا على مسايرة هذا الوضع بدون مساندة من القوات الامريكية.

وبموجب خطط حكومة اوباما من المقرر ان تبدأ القوات الامريكية الانسحاب من العراق في نهاية اغسطس آب ماعدا ٥٠ الف جندي سيساندون القوات العراقية ويساعدون على تدريبها قبل مغادرة البلاد في نهاية عام ٢٠١١.

ونقل عن زيباري قوله "في هذه المرحلة فان الانسحاب يسير بشكل جيد لانهم ما زالوا هنا. لكن المشكلة ستبدأ بعد ٢٠١١ ويجب على الساسة ايجاد سبل اخرى لملء الفراغ بعد ٢٠١١." واضاف قوله "لو سئلت عن الانسحاب لقلت للسياسيين..الجيش الامريكي يجب ان يبقى حتى يصبح الجيش العراقي جاهزا تماما في عام ٢٠٢٠."

وقد انحسر العنف في العراق منذ بلغ ذروته في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لكن عدد الوفيات بين المدنيين من جراء الحوادث اليومية من التفجيرات واطلاق الرصاص والهجمات الاخرى زاد زيادة حادة في تموز.

وكان مسؤولون امريكيون قالوا انهم يتوقعون ان يشتد العنف وأن يستغل نشطاء تنظيم القاعدة اخفاق الزعماء السياسيين في الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في اذار الماضي.

من جهتهم، قدم مسؤولون أمريكيون تقييما متفائلا للوضع في العراق رغم اخفاق السياسيين العراقيين في تشكيل حكومة بعد مرور خمسة أشهر على الانتخابات.

وقال بن رودس نائب مستشار الامن القومي للرئيس باراك اوباما للصحفيين في البيت الابيض "العراق في مسار ايجابي."

وكان رودس يتحدث في يوم قتل فيه مسلحون ثمانية جنود عراقيين في محافظة ديالى الشمالية وشرطيين في بغداد في احدث هجمات على قوات الامن العراقية مع استعداد القوات الامريكية لانهاء مهامها القتالية في ٣١ اب.

وأطلع الجنرال ريموند أوديرنو أعلى قائد عسكري امريكي في العراق أوباما ومجلسه للامن القومي يوم الاربعاء على الوضع وقال للرئيس ان شهر يوليو تموز كان ثالث أقل الشهور عنفا في العراق منذ يناير كانون الثاني عام ٢٠٠٤.

وقال توني بلينكن عضو مجلس الامن القومي إن تنظيم القاعدة "يحاول العودة الى اللعبة" بعد مقتل او اعتقال ٣٤ من بين أكبر ٤٢ قائدا بالتنظيم في الاشهر الاربعة الاخيرة. وأضاف قوله "لقد نكسوا نكسة شديدة لكنهم لم يخرجوا بعد من الصورة."

ويؤكد مسؤولون أمريكيون ما تراه واشنطن من تزايد قدرات قوات الامن العراقية التي ستتولى المسؤولية في ٣١ اب عندما يتحول دور القوة الامريكية التي سيبلغ قوامها نحو ٥٠ ألفا في ذلك الوقت الى دور استشاري ومساعد فقط. ووعد أوباما بسحب كل القوات الامريكية من العراق بحلول نهاية عام ٢٠١١ بموجب اتفاق أمني وقعته الولايات المتحدة والعراق وقال رودس ان "كل الانظمة" في الحكومة الامريكية تعمل نحو الالتزام بهذا الموعد.

لكن مسؤولين أمريكيين قالوا ان بعض العسكريين سيبقون للمساعدة على تدريب القوات العراقية على استخدام المعدات العسكرية التي يشتريها العراق من الولايات المتحدة.

وقال بلينكن ان أولئك العسكريين الذين قد يكون عددهم بالعشرات "وربما مئات" سيعملون تحت اشراف السفير الامريكي وسيكون مقرهم السفارة الامريكية.

وقال جيم جونز مستشار الامن القومي لاوباما ان الجيش الامريكي درب جيوشا أجنبية في أنحاء العالم وقدم لها المشورة.

وأضاف في مقابلة مع قناة سي.ان.ان الاخبارية "مع وجود علاقة طبيعية مع عراق جديد وحكومة جديدة نعتزم أن نقيم تلك العلاقة." غير أنه أضاف أنه لن يكون هناك وجود كبير للقوات الامريكية في العراق بعد نهاية ٢٠١١.

قائد أميركي: قواتنا ستبقى على حالها في كركوك دون أي تغيير

كركوك / الوكالات

كشف مسؤول القوات الأمريكية في مدينة كركوك ان القوات الأمريكية في كركوك ستبقى على وضعها الحالي دون تغيير رغم استمرار انسحابها في العديد من المحافظات العراقية، فيما قال رئيس فريق اعمار كركوك ان الالتزامات الأمريكية في العراق ستبقى ثابتة مشيرا إلى أن العلاقات لن تنتهي وإنما ستتغير طبيعتها.

وقال مسؤول القوات الأمريكية في مدينة كركوك الكولونيل كورميران "هناك تعاونا جيدا بين مكونات كركوك المختلفة، يدل عليه الأمن والاستقرار والوضع الجيد الذي تشهده المدينة"، مبينا أنه في الوقت الذي "تنسحب فيه القوات الأمريكية من بعض المحافظات العراقية ويتقلص عددها فان قواته في كركوك ستبقى على حالها في الوقت الحالي، وليس هناك أية تغيير يطرأ عليها".

وبشأن رؤيتهم للوضع في كركوك، أضاف "تبين لدينا ان من يحاول خلق المشاكل داخل مدينة كركوك هم ليسوا من أهالي كركوك بل من خارج المحافظة، فأهالي كركوك الأصليين لديهم تعاون فيما بينهم يفضي الى استتباب الأمن والاستقرار فيها، فهم حريصون على أمن مدينتهم".

من جهته، قال رئيس فريق اعمار محافظة كركوك وممثل السفارة الأمريكية فيها فليتشر بورتن ان "العلاقات الأمريكية مع العراقيين ستكون طويلة الأمد وستستمر حتى بعد موعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق".

واضاف أن "القوات العسكرية ستنسحب، لكن الالتزامات الأمريكية في العراق ستبقى صلبة وثابتة"، مشيرا إلى أن "العلاقات لن تنتهي وإنما ستتغير طبيعتها، وهذا أمر مهم جدا، فالعلاقات ستتجه نحو المجالات المدنية في اطار الاتفاقية المبرمة بين الجانبين".

وأوضح بورتن أن "سياسة الولايات المتحدة في العراق سياسة شفافة وواضحة جدا، وهدفها الأساسي هو بناء علاقة قوية طويلة الأمد مع العراقيين"، لافتا الى ان "العلاقات المدنية تتضمن المجالات التعليمة والصحية والتكنولوجية والتجارية والثقافية والكثير من القطاعات الأخرى التي سيتم التركيز عليها وبذل جهود من اجل تطويرها".

ومن المقرر ان تسحب الولايات المتحدة الأمريكية قواتها من العراق بحلول ٣١ آب الحالي على أن تترك قوة قوامها ٥٠ الف جندي في البلاد الى نهاية العام القادم.

الغارديان تشكك في حقيقة الانسحاب

لندن / الوكالات

شككت صحيفة "الغارديان" البريطانية في صدق نوايا الولايات المتحدة بالانسحاب من العراق وتساءلت عن مدى جدية ذلك، وأكدت أن إعادة تسمية القوات القتالية الأمريكية أو إعارتها وتفويض عملها للآخرين لا تعني بالضرورة إرجاع البلاد إلى أهلها.

وأكد الكاتب البريطاني سوماس مايلن في مقال نشرته الصحيفة: إنه بالرغم من تأكيدات الرئيس الأمريكي باراك أوباما المتمثلة في كون انسحابات قواته من العراق ستتم حسب الجدول المرسوم، فإن العراق بالنسبة لغالبية الناس في بريطانيا وفي الولايات المتحدة بات شيئا من التاريخ.

وعزا الكاتب أسباب غياب المشهد العراقي عن المسرح الشعبي البريطاني والأميركي وربما العالمي إلى كون أفغانستان تحظى بنصيب الأسد في وسائل الإعلام الدولية في ظل الخسائر البشرية الهائلة والمتزايدة التي تتكبدها قوات حلف شمال الأطلسي (ناتو) في الحرب على أفغانستان. وما يجري من ترتيبات أميركية في العراق لا تعدو كونها تعديلات وتلاعب بالأسماء، تماما كما بدلت إدارة أوباما مصطلح "الحرب على الإرهاب" إلى مصطلح جديد تحت اسم "عمليات مكافحة التمرد خارج الولايات المتحدة"، وفق الكاتب.

ونقل مايلن عن المتحدث باسم القوات الأميركية في العراق الجنرال ستيفن لانزا قوله: "إنه على المستوى العملي فإن شيئا لم يتغير"، مضيفا أنه بعد وجبة الانسحاب الأميركية الشهر الجاري، فسيبقى في العراق خمسون ألفا من القوات الأميركية متمركزة في أربع وتسعين قاعدة عسكرية بهدف القيام بتدريب القوات العراقية وتقديم النصح والمشورة للعراقيين وتوفير الأمن والقيام بعمليات وشن هجمات في مجال "مكافحة الإرهاب".

من جهة أخرى، دعا مجلس الأمن الدولي الأحزاب السياسية في العراق إلى التزام دستور البلاد وتشكيل حكومة جديدة في "أسرع وقت".

شركات الأمن الخاصة أكبر مستفيد من الانسحاب

بغداد / الوكالات

توقعت مجلة نيوزويك الامريكية أن يفسح رحيل القوات الأمريكية من العراق المجال أمام شركات الأمن الخاصة.

وقالت المجلة نقلاً عن محللين إنه مع استمرار الجيش الأمريكى فى سحب قواته من العراق فى نهاية الشهر الجاري وإتمام عملية الانسحاب بنهاية العام المقبل، فإن هذا الانسحاب سيكون بمثابة نعمة لشركات الأمن التى سيقوم موظفوها بأغلب المهام التى كان جنود الجيش الأمريكي يقومون بها مثل نزع فتيل المتفجرات وتوفير فرق الاستجابة المسلحة..

وتنقل نيوزويك عن أحد المسؤولين السابقين فى شركات الأمن الخاصة قوله إن هذه الشركات ستقوم بكل شيء سيتوقف الجنود عن أدائه فيما عدا الخروج فى دوريات والاشتباك مع العدو.

ولفتت الصحيفة إلى أنه خلال السنوات الأربعة الأولى من الحرب على العراق، أنفقت الولايات المتحدة ما يصل إلى ١٠ مليارات دولار على الشركات الأمنية الخاصة بحسب أحدث بيانات متاحة من مكتب الميزانية فى الكونغرس. إلا أن هذا حدث فى وقت كان فيه الجيش يستخدم عدد أقل بكثير من ١١ ألف متعاقد من الشركات الأمنية الخاصة الذين يستخدمهم الآن.

وسيتوقف العدد الذى سيظل فى العراق من بين هؤلاء على الظروف الموجودة على أرض الواقع. غير أن المحللين يقولون إن عدد الجنود المرتزقة سيظل ثابتا، وربما يزداد قليلاً.

ويشير ستيفاني سنوك الباحث بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية إلى أن زيادة عدد المتعاقدين الأمنيين يعني زيادة النفقات الخاصة بهم.

نائب وزيرة الخارجية الأمريكية لا يرى أي سبب للتأخير

جاكوب لو: واشنطن مطمئنة لتحقيق الهدف من الانسحاب

بغداد / الوكالات

قال نائب وزيرة الخارجية الأمريكية للادارة والموارد، جاكوب لو، إن عملية سحب القوات الامريكية من العراق مستمرة مثلما كانت مجدولة وهي عملية منتظمة جدا، مضيفا انه خلال العام المقبل ستكون هناك قوات أمريكية في الموصل والعام المقبل سيكون مختلفا عن العام الذي يليه.

واوضح جاكوب ان "عملية سحب القوات الامريكية من العراق مستمرة مثلما كانت مجدولة، وهي عملية منتظمة جدا"، مستدركا "ليس من السهل تحريك ٥٠ ألف جندي وكل المعدات معهم، وأظن أن جيشنا يمضي حسبما هو مخطط له في ذلك".

وتابع "بينما ننظر إلى المرحلة المقبلة من الانسحاب بعد عام، لدينا الكثير من العمل الذي يجب أن نقوم به داخل الحكومة الأمريكية لننجز ذلك بطريقة فعالة"، مضيفا "علينا العمل مع شركائنا في العراق لنتأكد من أن لدينا القدرة على معرفة المناطق التي سنستخدمها وكيف ستسير الأمور عندما يكون وجودنا مدنيا".

وكانت القوات الأمريكية انسحبت من المدن في ٢٠٠٩/٦/٣٠ تمهيدا لانسحاب القوات القتالية من البلاد بحلول آب ٢٠١٠، حسب خطط الانسحاب الأمريكي من العراق، بمقتضى الاتفاقية الأمنية التي وقعها العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية في ١٣ كانون الأول ٢٠٠٨، وشهدت الأشهر الماضية تسليم العديد من القواعد العسكرية إلى القوات العراقية بمقتضى الاتفاقية. واضاف نائب وزيرة الخارجية الأمريكية "لا أرى أي سبب لأن يكون هناك تأخير في الانسحاب عن ٣١ آب أغسطس، أو موعد الانسحاب النهائي وهناك الكثير من العمل علينا القيام به، والناس سيعملون جاهدين خلال العام المقبل، لكن لا أرى أي مبرر للتأخر". واشار جاكوب الى ان "وجود آخر ٥٠ ألف جندي على الأرض، سيكون هناك حضور لأن ٥٠ ألف جندي رقم مهم"، مضيفا ان الجيش الامريكي "يعمل عن كثب مع القوات الأمنية العراقية، وبشكل متزايد يعمل الجانبان معا، وستبقى هناك علاقة أمنية بين الولايات المتحدة والعراق، وسيكون هناك مكتب تعاون دفاعي وعلاقات ثنائية طبيعية تحت إشراف رئيس البعثة هناك وليس وجودا قتاليا".

وبشأن تشكيل الحكومة العراقية المقبلة وهل ستتم قبل موعد الانسحاب الامريكي المقرر نهاية الشهر الجاري، قال جاكوب، "القضية الحقيقية هي أن هذا أمر مهم للشعب العراقي، أن تكون هناك حكومة عراقية كاملة قادرة على المضي قدما ونحن مرتاحون مع خططنا للانسحاب ونواصلها"، مضيفا "نحن نبقي الاتصالات منتظمة مع الحكومة خلال هذه الفترة، والأمر المهم هو تشكيل الحكومة من أجل الشعب العراقي".

وتشهد الساحة السياسية العراقية خلافات بدأت بالتزايد منذ اعلان نتائج الانتخابات النيابية التي جرت في اذار مارس الماضي، بلغت اشدها بين اكبر ائتلافين، العراقية ودولة القانون، بعد حصول الاول على ٩١ مقعدا والثاني على ٨٩ مقعدا الذي شكل تحالفا مع كتل اخرى بغية تكوين الكتلة الاكبر برلمانيا وهو الامر الذي عارضه ائتلاف العراقية معتبرا كتلته هي الفائز الاكبر الذي تقع عليه مهمة تشكيل الحكومة.

وعن زيارته الاخيرة الى العراق وكيف كانت مشاوراته مع المسؤولين العراقيين، قال نائب وزيرة الخارجية الأمريكية، "كانت لدي الكثير من الاجتماعات عندما كنت هناك، شملت لقاءات مع وزير الخارجية هوشيار زيباري ووزير الداخلية جواد البولاني، والرسالة التي حملتها ببساطة هي أنه من المهم تشكيل الحكومة في أسرع وقت ممكن، وليس التعبير عن رأي حول هوية تشكيلة تلك الحكومة".

وبشأن الوجود العسكري الامريكي بعد الانسحاب من العراق، قال جاكوب، "نحن ننوي جعل عمليتنا مدنية بعد الانتهاء من الانسحاب النهائي ولكن بالطبع خلال العام المقبل ستكون هناك قوات أمريكية في الموصل، والعام المقبل سيكون مختلفا عن العام الذي يليه".

وتابع "نحن نخطط للفترة التي سينتهي خلالها الجيش الأمريكي من الانسحاب، وبعدها الأمن لن يكون عسكريا بل مدنيا، وستكون هناك فرق للأمن الدبلوماسي وهذه مهمة تختبر إمكانياتنا لأنها تمثل متطلبات أمنية كبيرة".